التـــأويل المحـلي

و فا ـــــ لية فتح أقفال

الخطاب/النص

كريم خلدون

أستاذ مساعد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يحاول هذا المقال التعرف على آلية مهمة من الآليات المحققة لوجود الخطاب/النص و انسجامه . هذه الآلية هي مبدأ التأويل المحلي التي تعلم متلقي الخطاب/النص الشروط و الضوابط التي تحول دون أن يفرط في تأسيس سياق أكبر مما يحتاجه من أجل الوصول إلى التأويل المناسب , و في الوقت نفسه يقيد هذا المبدأ تبعا لذلك طاقة التلقي و التأويل و يستبعد التأويل غير المنسجم مع المعلومات الواردة في الخطاب/النص .

Cet article tente d'identifier le mécanisme important parmi d'autres mécanismes qui réalisent l'existence du discours/texte et sa cohérence . Ce mécanisme est le principe de l'interprétation locale qui enseignent le destinataire du discours /texte les Conditions et les limitations qui empêcherait le débordement dans la création d'un contexte plus large que ce qui est nécessaire pour l'accès à l'interprétation adéquate , et en même temps ce principe limite la capacité de la réception et l'interprétation et exclut l'interprétation incompatibles avec les informations contenues dans le discours / texte

This article attempts to identify the important mechanism among other mechanisms that carry the existence of speech / text and coherence. This mechanism is the principle of

local interpretation that teach the recipient of Speech / Text Conditions and limitations that prevent overflow in creating a broader context than is necessary for access to the proper interpretation and at the same time this principle limits the capacity of reception and interpretation and excludes the interpretation inconsistent with the information contained Inthe speech / text

تمهيد

يعالج هذا الموضوع بداية قضية استراتيجية من قضايا التأويل , أفرد لها الدرس اللساني النصي أهمية معتبرة , كونها تعمل على تذليل الطريق أمام المتلقي حتى يقارب الخطاب – مهما كان نوعه – مقاربة منهجية علمية فاعلة , مستجيبا في مرونية معتبرة لمقتضيات الحدود و القيود الطبيعية المفروضة على الطاقة التأويلية (لدى المتلقي باعتماده على خصائص السياق..)[1] و (الفترة الزمنية في تأويل مؤشر زمني ....)[2] , كل ذلك و غيره يدعو القارئ إلى صناعة فضاء تأويلي منسجم و طبيعة الخطاب/النص و بنيته الكلية و مقاصده ... و لمعرفة هذه العملية التأويلية الفاعلة و مدى قدرتها على تحقيق نقطة التوازن و الالتقاء بين سلطة النص و سلطة القارئ , و جعل هذا الأخير ينزل منزلا وسطا بين الإفراط و التفريط في تعاطيه التأويلي مع النص بكل مستوياته ...., هذه القضايا و غيرها حاولت هذه الورقة تذليلها قدر الإمكان .

إن التأويل فعالية ذهنية، انطلاقا من مجال محدد، و هو فعالية إنسانية ملازمة لكل نشاطات الإنسان ، و لهذا (عندما نذكر التأويل , فإننا نكون بصدد استحضار مفاهيم علم النص و نظرية القراءة و التلقي , ذلك أن هؤلاء الثلاثة متصلون اتصالا وثيقا , بحيث

---

[1] – محمد خطابي : لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب , المركز الثقافي العربي , ط1 : 1991 م , ص : 56

[2] – المرجع نفسه , ص : 65 .

يستحيل الفضل بينهم , خاصة في مجال تحليل النصوص)[3] , و التأول من هذا المنظور – إذا – يشكل التجسيد الشكلي لمضمون الفهم في كل عملية تواصلية، و قد أثبتت الدراسات و الأبحاث المهتمة بتحرير مفهوم التأويل: أنه وسيلة لاكتشاف السنن والسنن الفرعية باختلاف أنواعها: دينية، علمية، أخلاقية، ثقافية، إبداعية هذا ما جعل التأويل يرتبط بمعالجة إشكالية وجود الفهم أو كينونته، لا كتصور نفسي، و لكن كتصور ظاهراتي . يراعي خصوصية انفتاح الكائن على ذاته و على الوجود، و ذلك لكون موضوع الفهم لـه أبعاد وجودية و جمالية و تاريخية

ما التأويل ؟

أ) – المفهوم اللغوي :

قال الجوهري في مادة (أ و ل):(التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشئ، و قد أولته و تأولته بمعنىً. و منه قول الأعشى:

على أنها كانت تَأَوَّلُ حبِّها تأَوَّلُ ربعيّ السقاب فأصحبا

قال أبو عبيدة: يعني تأول حبها، أي تفسيره و مرجعه، أي أن حبها كان صغيرًا في قلبه فلم يزل ينبت حتى أصحب فصار قديمًا كهذا السقب الصغير، لم يزل يشب حتى صار كبيرًا مثل أمــه و صار لـه ابن يصحبه)[4] .

قال ابن فارس : (الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر وانتهاؤه، أما الأَوّلُ فالأَوْلُ وهو مبتدأ الشيء، والأصل الثاني قال الخليل " الأَّيلُ الذكر من الوعول والجمع أيائل وإنما سمي أيلاً لأنه يؤول إلى الجبل يتحصن. وقولهم آل اللبن، وأل يؤول: أي رجع، قال يعقوب: "يقال: أول الحكم إلى أهله أي أرجعه ورده إليهم، والأَيالة السياسة من هذا الباب لأن مرجع الرعية إلى راعيها، ومن هذا الباب تأويل الكلام وهو عاقبته، وما

---

[3] – فيصل الأحمر : معجم السيميائيات , الدار العربية للعلوم ناشرون , ط1 : 2010 م , ص : 181 .

[4] – ابن منظور : لسان العرب , دار إحياء التراث العربي , بيوت – لبنان ,ط3 : 1999 م , ج1, ص : 265 .

يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: (هَلْ يَنظُرُونَ إِلا تَأْوِيلَهُ)[5]. يقول ما يؤول إليه وقت بعثهم ونشورهم)[6] .

وقال ابن منظور: (والأول الرجوع: آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً رجع، و أول إليه الشيء رجعه، وآلت عن الشيء: ارتددت ... ويقال: طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي رجع ... وأوّلَ الكلام وتُأَوَّلَهُ: دبره وقدره، وأوله وتأوله: نشره: وقوله عز وجل (وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ)[7] ، أي لم يكن معهم علم تأويله.. و المراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ ... والتأويل عبارة الرؤيا وفي التنزيل العزيز (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ)[8] ، وآل مآله يؤوله إياله إذا أصلحه وساسه. والإئتيال: الإصلاح والسياسة ...)[9].

إذن التأويل على مستوى الدلالة اللغوية يرتد إلى الجذر "آل" فآل إليه، رجع وآل عنه ارتد، ولما كان المآل إلى الشيء أو الارتداد عنه لا يكون إلا بعد إدراك معناه وفهم مقاصده، قالوا: امتدادا لكلمة (آل) أول الكلام تأويلا، وتأوله: دبره وقدره وفسره .

مما سبق من أقوال أئمة اللغة يتبين أن التأويل مبنى يحمل في طياته معاني الرد، والصرف، والتحول، والرجوع، والعاقبة ، و الخيط الذي ينتظمها جميعا والذي له أثر ملحوظ في تحديد معنى التأويل الاصطلاحي هو كون (أول الكلام .. دبره , و قدره , و فسره ..)[10]

ب) – المفهوم الاصطلاحي :

---

[5] – سورة الأعراف , الآية : 53 .

[6] – ابن فارس : معجم المقاييس في اللغة , ص : 98–100.

[7] – سورة يونس , الآية : 39 .

[8] – سورة يوسف , الآية : 100 .

[9] – ابن منظور : لسان العرب , دار إحياء التراث العربي , بيوت– لبنان ,ط3 : 1999 م , ج1 , ص : 264 – 265 .

[10] – الطاهر أحمد الزاوي : مختار القاموس , الدار العربية للكتاب , ليبيا – تونس , ص : 34 .

قال إمام الحرمين الجويني: (التأويل رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول)[11] . وعرفه الغزالي بقوله (احتمال يعضده دليل، يصير به أغلبَ على الظنإ من المعنى الذي يدل على الظاهر ..)[12] .

ثم انتقد أبو الحسن الآمدي في « الإحكام في أصول الأحكام » تعريف الغزالي هذا و رجح أن التأويل: (من حيث هو تأويل مع قطع النظر عن الصحة و البطلان هو: حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتمال له ... بدليل يعضده)[13] . وعرفه السرخسي الحنفي بأنه :(تبيين بعض ما يحتمل المشترك بغالب الرأي والاجتهاد ... ما تصير إليه عاقبة المراد بالمشترك بواسطة الأمر ...)[14] .

و لعَلَّ أوضح تعريف له هو تعريف ابن الجوزي في كتابه « الإيضاح لقوانين الاصطلاح » قال: (التأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح , لاعتضاده بدليل يدل على أن مراد المتكلم – بكلامه – ذلك الاحتمال المرجوح)[15] .

و أما باقي تعريفات أئمة الأصول و الكلام فهي تكاد تكون متقاربة مضمونا و مقصدا ، إذ كلهم يحومون حول معنى واحد . لكن ههنا أمر هام أحب أن أذكره، بعد أن عرف ابن تيمية التأويل بأنه:(صرف اللفظ من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به)[16] نبه في « مجموع فتاوى » إذ قال: (فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين عند المتأخرين هو : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك , فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلا على اصطلاح هؤلاء

---

[11] – الجويني : البرهان في أصول الفقه , تحقيق عبد العظيم الديب , ط1 : 1399 هـ , ج1 , ص : 336.

[12] – أبو حامد الغزالي: المستصفى من علم الأصول , تحقيق : حمزة بن زهير حافظ , الجامعة الإسلامية – كلية الشريعة , المدينو المنورة , ج3 , ص :88 .

[13] – أبو علي الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام , تحقيق : أحمد بن مشعل بن عزيز الغامدي , رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه , المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي , جامعة أم القرى , ج2 , ص : 704 .

[14] – السرخسي : أصول السرخسي , تحقيق : أبو الوفاء الأفغاني , دار الكتب العلمية . ط1 : 1993 م , ج1, ص : 127

[15] – ابن الجوزي : كتاب الإيضاح لقوانين الإصلاح في الجدل و المناظرة , تحقيق : محمود بن محمد السيد الدغيم , مكتبة مدبولي , ط1 : 1995 م , ص : 111 .

[16] – ابن تيمية : مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية , جمع و تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم , مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف , المجلد (13) , ص : 288 .

, و ظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ التأويل ذلك , و أن للنصوص تأويلا يخالف مدلولها لا يعلمه إلا الله و لا يعلمه المتأولون ....

(و المعنى الثاني) : أن التأويل تفسير الكلام – سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه – و هذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين , و غيرهم . و هذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم , و هو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله : (و ما يعلم تأويله إلا الله و الراسخون في العلم) كما نقل ذلك عن ابن عباس , و مجاهد , و محمد بن جعفر بن الزبير , و محمد بن اسحاق , و ابن قتيبة و غيرهم , و كلا القولين حق ...

(و المعنى الثالث) : أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها – و إن وافقت ظاهره – فتأويل ما أخبر الله به في الجنة ... هو الحقائق الموجود أنفسها , لا ما يتصور من معانيها في الأذهان , و يعبر عنه باللسان , و هذا هو التأويل في لغة القرآن , كما قال تعالى عن يوسف إنه قال : (يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا)[17] ... و على الرغم من ذلك يتبين من هذه التعريفات اشتراكها جميعاً في اعتبار التأويل خلاف الأصل لأنه اخذ بالاحتمال المرجوح حسب عبارة بعضهم، وبغير الظاهر حسب عبارة الآخرين، وأنه لذلك لا بد أن يسنده دليل تكون دلالته أقوى من دلالة الظاهر، أوجب صرفه عنه إلى غير مدلوله، وأن قوة الدليل تكون بغلبة الظن عند المجتهد وهي متحصلة بالقرائن.

إن ما تقدم ذكره لا يمنعنا من الإشارة إلى أن التعاطي مع مصطلح التأويل معرفيا يعتبر (من قبل المجازفة و المهمة الشاقة ...باعتباره مفهوما اشكاليا , أثار الكثير من الشطط بين أهل النظر من الباحثين في مجال الحقول المعرفية المختلفة , قديما و حديثا , بدءا من إشكالية تأويل النص الديني / المقدس , وصولا إلى تأويل النص الإبداعي / المدنس في مجال العلوم الإنسانية ..)[18] و من بين الأسباب التي تؤسس لهذه الوضعية الإشكالية أن (المعرفة لا تركن إلى ثبات و لا تملك الإجابة / الحقيقة التي

---

[17] – ابن تيمية : مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية , المجلد (5) , ص : 35 – 36 .

[18] – عبد الغني بارة : الهرمينيوطيقا و الفلسفة , نحو مشروع عقل تأويلي , الدار العربية للعلوم ناشرون , ط1 : 2008 م , ص : 19 .

يطمئن لها و يصل معها إلى برد اليقين , إذ يظل المفهوم أبدا عصيا فلوتا , ما إن تستسلم لصحة ما يدعيه , , بدئيا , حتى يسلمك , بعديا , إلى كائن غريب , يفتقد , بفعل التحول المعرفي في أتظمة المناهج , هويته الأصلية , أو قل تتضاءل فعاليته كمفهوم , فاسحا المجال لغيره من المفاهيم ..)[19] , و زيادة على ذلك فـ(المتأمل في المشهد الثقافي لحضارة هذا القرن , القرن الحادي و العشرين , يدرك مدى تداخل المفاهيم و تشعب النظريات , بل إلغاء الحدود بين حقول المعرفة المختلفة , مما يحمل على الإقرار بأن الوثوقية , أو اليقينة أضحت بضاعة مزجاة , لا مكان لها في هذا العالم المعولم / المرقمن ..)[20] . و في الوقت ذاته , على كل من يمارس الفعل القرائي أن يضع في حسبانه أنه (لا شيء يحجب الباحث عن عوالم المعرفة و جديدها , من مجال معرفي واحد , يركن إليه و يرتضيه معتقدا يدين به أبدا)[21] . كما يعتبر من الخطورة على المتلقي التغافل على حقيقة معرفية أفرزتها التجربة الميدانية , و المتمثلة في كون (الإصرار على فرض منهج بقواعده الثابتة إجهازا على الموضوع المقارب و طمسا لطبقات غيابه , و هو ما أثبتته تجربة المقاربة البنيوية , برؤيتها الوغمائية , عندما أغلقت النسق و جعلت النص معجما لذاته , مكتمل المعنى , يفرز أنماطه و ينتج دلالاته , فسوت بذلك بين النصوص , غثها و سمينها , و وقعت بذلك , في فخ وهمية و المبالغة , أو إذا جاز القول : ميتافيزيقا المنهج , أي المنهجاوية ...)[22] .

و المتلقي يستعمل إذن آليات ومفاتيح لغوية ورمزية وإبستمولوجية في إدراك حقيقة الخطاب/النص ، بفهم أجزائه ومكوناته وإدراك حقائق هذه الأجزاء والمكونات في سبيل فهم كينونة الخطاب , إن أمكن ذلك برمته , و من ثمة يصير التأويل بالنسبة إليه (المتلقي) (إجراء تتوسل به الذات لتحقق كينونتها في الوجود)[23] , واستعمال هذا المفتاح في حل أقفال الخطاب اللساني بشتى أنواعه لا يعني مطلقا أننا نخلط بين المفتاح

---

[19] – عبد الغني بارة : الهرمينيوطيقا و الفلسفة , نحو مشروع عقل تأويلي , ص : 27

[20] – المرجع نفسه , ص : 19 .

[21] – المرجع نفسه , ص : 28 .

[22] – المرجع نفسه , ص : 38 .

[23] – عبد الغني بارة : الهرمينيوطيقا و الفلسفة , نحو مشروع عقل تأويلي , ص : 24 .

والقفل الذي نتوخى فتحه ، و حتى إذا كنا قد فقدنا في لحظة معينة الرؤية الواضحة لواحد من أهم المفاتيح الخاصة في فتح أقفال الخطاب/النص , و نعني هنا مفتاح التأويل ، فليس عيبا أن يحدث مثل ذلك , لكن أن تبقى هذه الرؤية دائمة فهنا يكمن الخطر , بل يزداد الوضع تعقيدا حينما يغيب القارىء عن تصوره كون التأويل (خلق للمختلف / المغاير , و قول ما لم يقل , و فعل لا يتوقف عن الابداع و الابتكار , فهو المعرفة خلقا جديدا , متحولا , لا يمل من مساءلت الذات و العالم و الأشياء من حوله , حتى تتغير رؤيته لها , فتبدو له , كلما قرأها , كائنات جديدة غريبة ولدت لتوها , لا سابق عهد له بها , فتتيح له الولوج من خلال المنوقع / المعقول / الحضور , إلى مناطق اللامتوقع / اللامعقول / الغياب إلى الأرض البكر , حيث المعاني العصية الجامحة التي لا تسلم نفسها إلا لمن ركب المسالك و الشعاب الوعرة ..)[24] .

إننا مدعوون لقراءة الخطاب/النص في ضوء العلاقة العضوية والحيوية تأويل- مؤول , أي قراءة متأنية ومتفحصة في تفاصيل الرسالة اللغوية – حدث التلقي وتحولاته و انشطاراته متجاوزين بذلك القراءات الدوغمائية والاديولوجية التي تتحرك في محور المعنى- الهيمنة (غطرسة المعنى الأحادي وعنف القراءة المغلقة) , فإذا ما توخينا كل ذلك (فإن التأويل يغدو ضرورة وجودية يفرضها الإنسان / الكائن لا بوصفه حضورا بلغ مرتبة الكمال الوجودي , بل بكونه يبحث , بوساطة التأويل , فعالية , عن فتح آفاق جديدة , و ارتياد عوالم مهجورة , لإعادة الحياة فيها , و بعث البحث عن الحقيقة / المعنى من جديد , فيتحول من ذات عارفة / مفكرة / متعالية بالمفهوم الديكارتي / الكانطي إلى ذات مؤولة , وجودها مرهون بما تحدثه من معارك و حروب / صراعات تأويلية تصنع بها كينونة الإنسان الجنيالوجي)[25] .

وإذا ما نظر الباحث إلى التأويل , لكن , من زاوية فعالية التلقي و القراءة , قراءة النص من الداخل. بغية فقهه , والوقوف على تمفصلات بنياته وطبيعة كينونته الكائنة. فإنما يغدو له الأمر (... تحرر من المنهجية العلمية الصارمة , و تجاوز لحدود منطق

---

[24] – المرجع نفسه , ص : 26 .

[25] – المرجع نفسه , ص : 37 .

المناهج الدوغمائية , فهو لا يزعم الإحاطة بالنص فهما , فتلك مغالطة و غاية وهمية ترسمها مناهج العلوم الإنسانية بدعوى علمنة النقد و جعله أكثر علمية , و هي إذ تفعل ذلك , تتبع خطى المناهج العلمية التي تصف نفسها بـ(الصحيحة أو الدقيقة) ..)[26] . فتحرر الخطاب/النص والذات المؤولة/القاريء ودخولهما حالة التعاشق و التعالق الروحي والثقافي هو الذي يحقق مفهوم التأويلية التي مبدأها التخمين والتقدير الدلالي وترصد المعنى الذي يأبى الخطاب/النص الإفصاح عنه . وبهذا الفهم يفتح الفعل التأويلي . بمفهومه القرائي و النقدي . أفاق المعنى , وتوسع حدود الخطاب/النص وفضاءه , وتقديم جسر التواصل ما بين المؤول والخطاب/النص على أساس مبدأ التأثر والتأثير المتبادل . وتقرب الشقة وتلغي التردد ,.. و بذلك يكون هذا الأمر دعوة إلى تشكيل رؤية تأويلية تتحرك باطنيا بالفهم و ظاهرايا بالحوار . لتحقيق وجود النحن و وجود التراث في اللحظة الراهنة كتجربة حية ومعيشة وانصهار آفاق هذين الوجودين .

و حتى يصل المتلقي بفهمه إلى إعادة تأسيس المقاصد الأصلية والأولية للخطاب/النص على ضوء بنيته الكلية و سياقاته المختلفة و عناصره اللغوية المكونة له , وما أراد الناص قوله والتعبير عنه في خطابه ونصوصه , ومن ثمة يتسنى للذات المؤولة (.. تجسيد فعل الكينونة / التأويل يحسن بها ان لا تجد المطابقة أو المماثلة السبيل إليها فيما تقرؤه , إذ لا أقتل للتأويل من وهم الحقيقة المتخيلة , حقيقة القبض على المعنى ..)[27] .

و بما أن التجربة المعيشة الشعورية و الفكرية و الفنية للذات المؤولة تعني ما هو معطى مباشرة أو غير مباشرة لوعيها الفردي، فلها بذلك وظيفة معرفية/شعورية/فنية تؤطرها الذات , و(و ما دام تأويل النص هو – أولا و أخيرا – تأويل للذات بوصفها نصا مقروءا , و لغة لها منطقها الخاص , فهي , أي الذات , التي يكون عليها التعويل , إذ هي المرآة الكاشفة للنص في عمليات الفهم و القراءة و التأويل ...)[28] , فلا غضاضة

---

[26] – عبد الغني بارة : الهرمينيوطيقا و الفلسفة , نحو مشروع عقل تأويلي , ص : 39 .

[27] – المرجع نفسه , ص : 26 .

[28] – عبد الغني بارة : الهرمينيوطيقا و الفلسفة , نحو مشروع عقل تأويلي , ص 25 .

إذا , إذا ما تساءل الدارس عن تلك الضوابط , المتسمة بالمرونة , و التي تلازم الذات القارئة حتى لا تقع في شراك الإفراط , فتحمل الخطاب/ النص ما لا يحتمل من دلالات و معان تؤول به إلى التشظي و الانفجار , و من ثمة فقدانه لأهم وظائفه الطبيعية ألا وهي الوظيفة التواصلية . أو تنزاح به نحو التفريط , فتجر الخطاب/النص إلى معان جزئية , و زاوية منه ضيقة مغلقة تفقده الرسالية و الايجابية و الفعالية ...فـ(ليس هناك ثمة نص جاهز ... بل يوجد نص بوجود فعل القراءة و التأويل , فهو موات و القراءة / التأويل تبعث فيه الحياة , و تعيد خلقه من بعد خلق خلقا آخر , تخرجه من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل , و هي مع ذلك , لا تستنزفه و لا تحيط به علما إلا بما يتيحه لها من خلال شقوقه و فجواته كمداخل إغراء و غواية , فيتعدد بها نصوصا فتتعدد به قراءة / كتابة)[29] , و لهذا القارىء مطالب بأن يكون متوازنا , لحظة , مقاربته للخطاب/النص , مهما كان نوعه , متحكما في طاقته التأويلية , بحيث يجعلها متناسبة و طبيعة الخطاب/النص و سياقه , فلا يجعل لهذا الأخير سلطانا يعمل على شل كل حركية دلالية أو شكلية تنبعث من كينونة الخطاب/النص , أو يعزل الخطاب عن كل سياقاته , و يجتثه من كل مناخاته المباشرة و غير المباشرة , و يقذف به في فضاء التعمية و المجهول , ثم يحمله كل التبعات و النتائج التي تولدها مشوهة مثل كذا وضعية ...فهل هناك مبدأ تأويلي قادر على صناعة الوضعية المتوازنة لدى القارىء تمكنه من التعامل مع طاقته التأويلة تعاملا مرنا ؟ ما الذي يشاطر هذا المبدأ الحضورية و يدخل معه في تحالف استراتيجي لساني محكم ؟ ما الذي يجنيه فعل التلقي للخطاب/النص عندما لا يولي هذا المبدأ التأويلي أهمية , و لا ينزله المنزلة الطبيعية اللائقة به ؟ ..للحديث عن مبدأ التأويل المحلي , و من ثمة الإجابة عن ما سلف من الأسئلة و غيرها , يحسن بنا بداية الحديث عن :

<u>بواعث التأويل لدى المتلقي:</u>

بواعث تأويل المعنى لدى المتلقي مقدمة على نظيرتها في الكاتب، ومشتركة مع مثيلتها التي يتوفر عليها النص أو العمل الفني ؛ لأن المعنى صادر عن الناص لحظة

---

[29] – المرجع نفسه , ص : 22 .

الأداء ولكنه منفصل عنه بعد ذلك، فهو قارئ له بعد حين، إذ هو كامن في مكونات التعبير عنه، تلك التي ستكون من نصيب المتلقي دائما، وربما كان مبدعه متلقيا له ناقدا بعد حين، ومن هنا تصير عملية الفعل التأويلي متجاوزة لمفهوم جمالية و متعة القراءة . بصفتها نشاطا ثقافيا ومعرفيا , إنما هي (عملية مشاركة وجودية تقوم على الجدل بين المتلقي والعمل . إن عملية التلقي تفتح لنا عالما جديدا . وتوسع –من ثم– أفق عالمنا وفهمنا لأنفسنا في نفس الوقت .إننا نرى العالم في ضوء جديد كما لو كنا نراه للمرة الأولى... ندخل من خلال العمل الفني إلى وحدة وذاتية الآخر, باعتبارها عالما. إننا حين نفهم عملا فنيا عظيما نستحضر ما سبق أن جربناه في حياتنا. ويتوازن –من ثم– فهمنا لأنفسنا .إن عملية الجدل في فهم العمل الفني تقوم على أساس من السؤال الذي يطرحه علينا العمل نفسه .السؤال الذي كان سبب وجوده)[30] , ولهذا حفلت قراءة المعنى بالعناية بالمتلقي وبواعث التأويل لديه. إذ تعددت صور ذلك المتلقي في العصر الحديث، فهو(القارئ الضمني)[31] أو (القارئ الحقيقي و القارئ المثالي)[32] أو (القارئ الأعلى)[33] أو (القارئ المخبر)[34] أو (القاري المقصود)[35] ...(القارئ النموذجي)[36] .

وحين تكون بواعث التأويل صادرة عن المتلقي، فأن مرجعياته الثقافية هي التي تهيمن عليها، فإذا كانت فنية فسيكون معنيا بأساليب الأداء، وإذا كانت جمالية فسيعنى بمعطيات الأداء في الوجدان الإنساني، وبإخلاص العناصر الفنية لطبيعتها الإبداعية الخالصة. أما إذا كانت إيديولوجية فسيكون مأخوذا بالتعبير عن الأفكار والمذاهب فيما يؤول.وإذا كان وظيفيا نفعيا فسيكون تطبيقيا حرفيا , و لكن في كل ذلك فإن مبدأ التأويل

---

[30] – نصر حامد أبو زيد . إشكاليات القراءة وآليات التأويل , المركز الثقافي العربي , ط7 : 2001 م , ص: 39 – 40

[31] – عبد الكريم شرفي : من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة , الدار العربية للعلوم – ناشرون , ط1 : 2007 م , ص : 185 .

[32] – فولفغانغ إيزر : فعل القراءة , نظرية جمالية التجاوب في الأدب , ترجمة : حميد لحمداني و الجلالي الكدية , منشورات مكتبة المناهل , ص : 21 .

[33] – المرجع نفسه , ص : 24 .

[34] – المرجع نفسه , ص : 25 .

[35] – المرجع نفسه , ص : 27 .

[36] – أحمد بوحسن : نظرية الأدب , القراءة – الفهم – التأويل , دار الأمان – الرباط , ط1 : 2004 م , ص : 29 .

المحلي في فهم الخطاب/النص لا نبدأ به (.. من فراغ , بل نبدأ – كما في فهم الوجود – من معرفة أولية عن النص و نوعه . حتى أولئك الذين لا يتصورون وجود مثل هذه المعرفة أو ينكرونها يبدأون من تصور أن هذا النص – مثلا – قصيدة غنائية . و من جانب آخر فنحن لا نلتقي بالنص خارج إطار الزمان و المكان , بل نلتقي به في ظروف محددة , نحن لا نلتقي بالنص بانفتاح صامت , و لكننا نلتقي به متسائلين . مثل هذه الأسئلة تمثل الأساس الوجودي لفهم النص , و من ثم لتفسيره , تماما كما أن إدراكنا للوجود المكتمل من خلال وجودنا الذاتي يؤسس فهمنا للوجود في العالم)[37] .

وإذا اشتغل المؤول على كشف المعنى بالوساطة؛ كما هي تأويلات القدماء، أو على استشراف المعنى بالحيازة أو الامتلاك، كما هي تأويلات المحدثين في العصر الحديث بخاصة، فإن بواعث التأويل معنية لدى المؤول بتوجيه الخطاب/النص نحو معنى معين، وبإقناع القارئ الآخر بعد ذلك المعنى الذي كشف عنه التأويل .... وانطلاقا من نفعية التأويل (يعتقد امبرتو إيكو أن هنالك نوعين من النصوص , النوع الأول و يطلق عليه اسم النصوص المغلقة , و النوع الثاني يطلق عليه النصوص المفتوحة , و يتميز كل نوع من هذه الأنواع بأن لديه قراءه النموذجيين ..)[38] . كما يرى , كذلك , أن هذين الشكلين من الخطاب قد عرفهما التأويل ، و تفاعل معهما بطرق مختلفة اتسم معظمها بالعمق والمرودية من حيث التأثير في المتلقي ، وبالسعة في التداول بعد ذلك , فتولدت لنا نتيجة ذلك صورتان رئيستان للمتلقي , وهما :

1 – صورة المتلقي (محكوما بمرجعياته وحدوده وبقوانينه وضوابطه الذاتية ..)[39] وهنا يرى إيكو أن التأويل سلوكا متسما بالمطلقية , و إنما هو أساسا عبارة عن (رسم لخارطة

---

[37] – نصر حامد أبو زيد . إشكاليات القراءة وآليات التأويل , ص ك 33 – 34 .

[38] – يوسف نور عوض : نظرية النقد الأدبي الحديث , دار الأمين , ط1 : 1994 م , ص : 53 .

[39] – أومبرتو إيكو : التأويل بين السيمائيات والتفكيكية ، ترجمة : سعيد بنكراد , المركز الثقافي العربي , ط2 : 2004 م , ص : 11

تتحكم فيها الفرضيات الخاصة بالقراءة , و هي فرضيات تسقط , انطلاقا من معطيات النص , مسيرات تأويلية تطمئن إليها الذات المتلقية)[40] .

2 – صورة المتلقي المنفتح على سلسلة من الإحالات على التأويل، التي تبدو استغراقا ممتعا لإثبات فاعلية التلقي، ولكنها متسعة وممتدة، ويقول إيكو هنا : أن (البحث عن عمق تأويلي يشكل وحدة كلية تنتهي إليها كل الدلالات سيظل حلما جميلا من أجله ستستمر مغامرة التأويل، حتى و إن كان الوصول هذه الوحدة أمرا مستحيلا) [41] . و الذي نلاحظه عن الصورتين السالفتين , هو أن صورة التأويل الأولى : موضوعية المنزع , بينما الثانية نزعتها فذاتية، وقد كان التأويل الموضوعي سمة القدماء ولاسيما في قراءة النص المقدس . ففي تأويل معاني النصوص الشرعية قرآنية كانت أم حديثية نبوية , فنجد نسبة الموضوعية فيها أعلى من الذاتية , إلا عند الصوفية خاصة ومن نهج نهجهم في التأويل و التفسير الإشاري الصادر عن الاستغراق الروحي الفانيو المتماهي في الخطاب/النص المقدس . و قد كان من موضوعية أن يحرص المقارب للخطاب المقدس على عدم الانجرار و الانزلاق إلى تأويلات على نحو مفتوح ينحرف عن النص و مقاصده ، و لهذا فإن التعدد في التأويل الذي يصل أحينا إلى التضاد و التصارع لا يحبذون حدوثه ،حتى و لو كان الخطاب/النص ثريا في إيحاءاته وطبيعته التأثيرية . كما كانوا معنيين بقواعد السلف الأول وطروحاتهم في هذا الاتجاه ، بسبب من اتصالهم الزمني بنزول الوحي، وكونهم قد عاشوا عصره أو أظلتهم نفحاته في أول العصر منه.

ومن علماء المسلمين الذين بدا المتلقي الإسلامي شاخصا أمام بصائرهم ، الشاطبي في كتابيه الكبيرين : الموافقات في أصول الشريعة والاعتصام. إذ رأى أن المتلقي المسلم يدرك أتن في القرآن ظاهرا وباطنا، بمعنى ما يؤول وما لا يمكن تأويله، وقد قال: (لأن من فهم باطن ما خوطب به، لم يحتل على أحكام الله حتى ينال منها بالتبديل والتغيير، ومن وقف مع مجرد الظاهر غير ملتفت إلى المعنى المقصود اقتحم هذه المتاهات البعيدة،... وعلى الجملة، فكل من زاغ ومال عن الصراط المستقيم فبمقدار ما فاته من

---

[40] – المرجع نفسه , ص : 11 .

[41] – المرجع نفسه , ص : 12 .

باطن القرآن فهما وعلما، وكل من أصاب الحق وصادف الصواب، فعلى مقدار ما حصل له من فهم باطنه)[42] فمن كلام الله ما لا يحتاج إلى تأويل لأن النصوص المتواترة دلت على حقيقته الشرعية عند المسلمين، وإن تعددت تأثيراته، ومن الكلام ما يحتاج معه المتلقي إلى تأويل ولا سيما ما كان قد صدر عن أساليب البيان , لأن (النصوص تفرض ضوابط تفسيرها بنفسها , ذلك أن النصوص لا تعيش في عالم سحري بل في عالم حقيقي و واقعي يحد من إمكانات الترف في تفسيرها ..)[43] , هذا يعني أن المتلقي و هو ينقل مبدأ التأويل المحلي من القوة إلى الفعل لا يواجه الخطاب/النص وحيدا و معزولا و إنما يواجهه من خلال منظومات نصية متمركزة في لاوعيه و متراكمة في ذاكرته جراء مجهوداته القرائية المتنوعة المباشرة منها و غير المباشرة ...

ومن يتأمل في طروحات الشاطبي، ولا سيما في الموافقات في أصول الشريعة والاعتصام، يلحظ أنه أقرب إلى دعوة المتلقي للأخذ بالتأويل منه إلى أي فهم آخر، إلا أنه عني بسن قوانين للتأويل تحتكم في مكوناتها الفاعلة إلى معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها و مجاري أصولها وحالة التنزيل , في كل ذلك (حاول التوفيق بين القوانين الكونية التركيبية و بين القوانين التداولية الخاصة . استثمر ..نظرية التعريف المنطقي لبناء مسائل فقهية متعددة .. و نظرية العلائق بين القضايا لإثبات وحدة الشريعة و اتساقها , و نظرية الاستقراء .. كما استثمر , في الوقت نفسه , النقل القطعي و مجاري العادات و مقتضيات الأحوال ..)[44] ، ثم ينسحب ذلك عنده إلى معرفة لسان العرب ؛ لفظا ومعاني وتراكيب , إن الخطاب الشرعي قد جاء (على أساليب كلام العرب , ميسرا للفهم ..)[45] ، ومعرفة أسباب التنزيل ومقتضيات الأحوال , لأن (الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه و الإشكالات .. و ذلك مظنة وقوع النزاع ..)[46] ، وكذلك الإحاطة

---

[42] – الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة , المكتبة التجارية الكبرى , ط2 : 1975 م , ج3 , ص : 390 .

[43] – يوسف نور عوض : نظرية النقد الأدبي الحديث , ص : 51 .

[44] – محمد مفتاح : النص من القراءة إلى التنظير , شركة النشر و التوزيع المدارس , الدار البيضاء , ط1 : 2000 م , ص : 72 .

[45] – الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة , ج3 , ص : 346 .

[46] – الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة , ج3 , ج3 , ص : 347 .

بالناسخ والمنسوخ وأصول الفقه وقواعده، والإلمام بعلم القراءات، وما يخص المحكم والمتشابه والمقيد والمؤول، والظاهر والعام والمطلق....كل ذلك يجعل من المؤول , في هذه الحالة , محاطا بما يجعله متلقيا مأمون القراءة، مقبول التأويل ، قادرا على عدم تغييب الخطاب/النص في اتجاهات مضطربة , و بالتالي (سينظر إلى المعنى ... على أنه نتيجة اللقاء بين نصين : النص المقروء و نص القارئ ..إن القارئ يمكن أن يعرف بأنه نص كما اقترح رولان بارت ..)[47] , إلا أن توقعات هذا القارئ وأفق انتظاره بصيبهما التغيير و التبديل و التحويل إذا ما تعرضت المعايير و الأنماط التي تتجلى من خلال خطاب/نص ما نفسها إلى التغيير و (إذن فمن الصعب القرار على تفسير واحد أو تأويل وحيد الجانب . فالرؤيا أو النبوءة لا يمكن القبض عليها و احتواؤها . و لذلك يتسع الخطاب الإلهي لامكانات لا تنفد , و يغدو الملتقى الذي تتقاطع عنه التأويلات و المنهل الذي تتدفق منه الدلالات ..)[48].. .

بواعث مبدأ التأويل المحلي لدى متلقي الخطاب الديني موصولة بالقوانين ومحكومة بمكوناتها ومحدداتها ، فلا يزيغ تأويل بهوى، بقدر الاتقاد بالاجتهاد الاستنباطي، ولا يرتفع تأويل لنصرة مذهب لإلغاء الآخر، بقدر الاقتراب من حقيقة الخطاب/النص العيني شاهدا، و من ثمة يتجلى فعل القراءة في شكل (عملية تطبيقية , فالقارئ–النص , و انطلاقا من معارفه و رمزه و رغبته أيضا , يستجيب لبعض مظاهر النص التي يعرفها أو يعتقد أنه يعرفها و يتلو تلك المعرفة عمل محكم ينتج عنه التأويل النهائي)[49]

أحتفل تأويل الخطاب المقدس بشيء من قدسية قوانين التأويل، واشتراطات القارئ في النص المقدس هذا ، حتى صار بعض الناس يقرأ المقدس متبركا به أكثر منه باحثا عن المعنى، لأنه يضمر قدسية قوانين التأويل التي لا يحيط بها علما (دون وعي بأن هذه

---

[47] – فيرناند هالين – فرانك شويرفيجن – ميشيل أوتان : بحوث في القراءة و التلقي , ترجمة : محمد خير البقاعي , مركز الإنماء الحضاري , ص : 74 .

[48] – علي حرب : التأويل و الحقيقة , قراءات تأويلية في الثقافة العربية , ص : 43 .

[49] – فيرناند هالين – فرانك شويرفيجن – ميشيل أوتان : بحوث في القراءة و التلقي , ص : 74 – 75 .

المقولات و المفاهيم لم تكن إلا صياغة لهموم العصر و مواجهة لتحديات الواقع الذي كان يحياه الأسلاف)[50]

وقد أتاحت الكشوفات العلمية في كثير من الحقول المعرفية لبعض علماء المسلمين أن يتأولوا بعض خطاب النص الشرعي ، في ضوء ما صارت إليه مكتشفات تلك العلوم, لأن العلم (متى تيسر له الكشف عن العلاقات التي تقوم بين الظواهر بعضها و البعض , أمكنه أن يتنبأ مقدما بوقوع الظواهر أو اختفائها..)[51] , و من هذه العلوم علم الفلك وعلم الفيزياء وعلم الرياضيات وعلم النفس والاجتماع وغيرها ... , غير أن اللافت للنظر أن تلك التأويلات التي صدر بعضها عن غير المشتغلين بعلوم الفقه والشريعة وعلوم الدين، إنما جاءت في عمومها الغالب كاشفة عن عمق المعنى الخطاب المقدس (القرآن و الحديث) وخصوصيته في الخلود والدوام والتجدد كلما تقدم المتلقي المسلم في وعيه المعرفي .

أما في سائر النصوص الإبداعية في الفنون والآداب فقد أولت نظريات القراءة والتلقي البواعث في كشف المعنى وتوجيهه من لدن المتلقي عناية استثنائية، وقد غلب عليها اتجاهان رئيسيان الأول هو : ما كان فيه باعث المتلقي الكشف عن السمات العقلية للمبدع فكانت العناية بمعنى الناص أو المعنى الفردي، وفيه تحددت الخصائص المائزة للغة المبدع كما يكشف عنها أداؤه. أما الثاني فهو تأمل المتلقي الناقد في استغراقات الكاتب أو الناص، تلك التي أفاضت فيها الذاتية على غيرها من السمات، حتى بدأ الانشغال بالذاتية هاجسا والتمركز حول الذات منطلقا فصار المعنى متمركزا في الذات المتعالية للمؤلف في الوقت الذي يمكن أن يتمركز في ذات أخرى هي المتلقي .....

<u>من أنواع التأويل</u>

<u>التأويل الفلسفي</u> :

العنصر (الأول) العنصر (المتوسط) العنصر (الأخير)

---

[50] – نصر حامد أبو زيد . إشكاليات القراءة وآليات التأويل , ص: 52 .

[51] – توفيق الطويل : في تراثنا العربي للإسلامي , عالم المعرفة , مارس : 1985 م , العدد : 87 , ص : 08 .

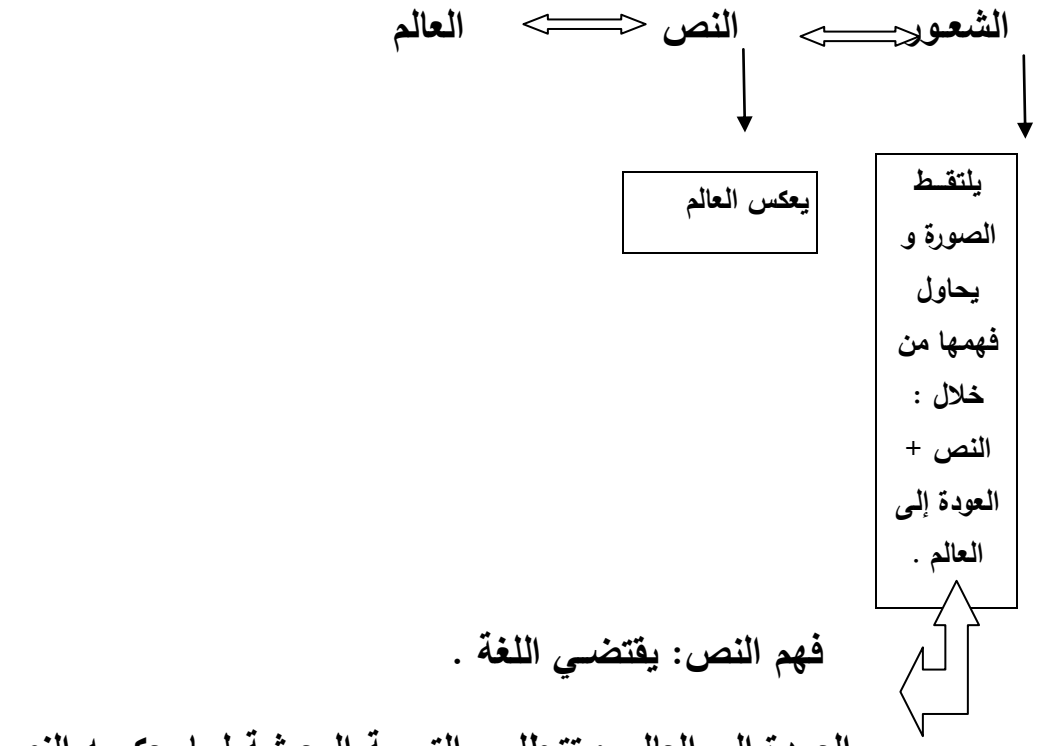

فهم النص: يقتضي اللغة .

العودة إلى العالم : تتطلب التجربة المعيشة لما يعكسه النص .

<u>التأويل الجمالي</u> :

أ) – <u>تعامل مباشر</u> : قد يتفاعل (الشعور) باعتباره – وجدانا – مع (العالم) مباشرة باعتباره – صورا فنية و إحساسا بالجمال .

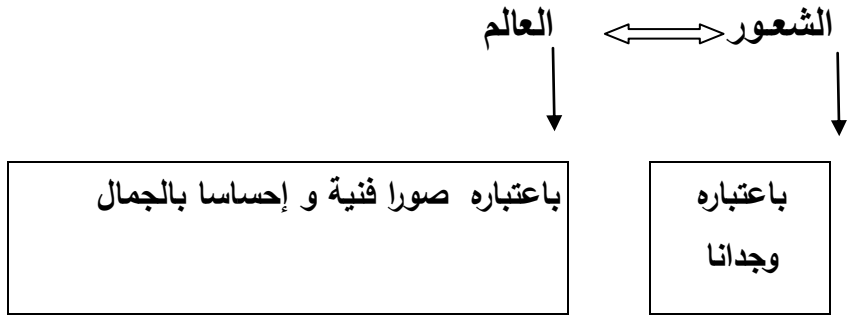

ب) – <u>تعامل غيرمباشر</u> : قد يتوسط (العمل الفني) بين الشعور و العالم كما هو الحال في التذوق الجمالي و النقد الأدبي .

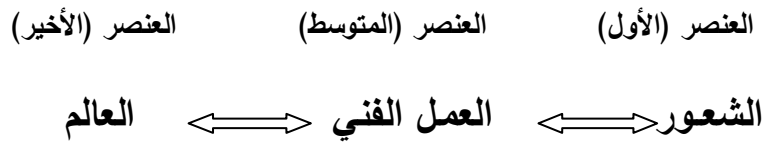

التأويل العلمـي :

أ) – تعامل مباشر : قد يتعامل (الشعور) باعتباره – عقلا – مع (العالم) مباشرة من أجل فهمه و اكتشاف قوانينه و السيطرة عليه و الانتفاع به .

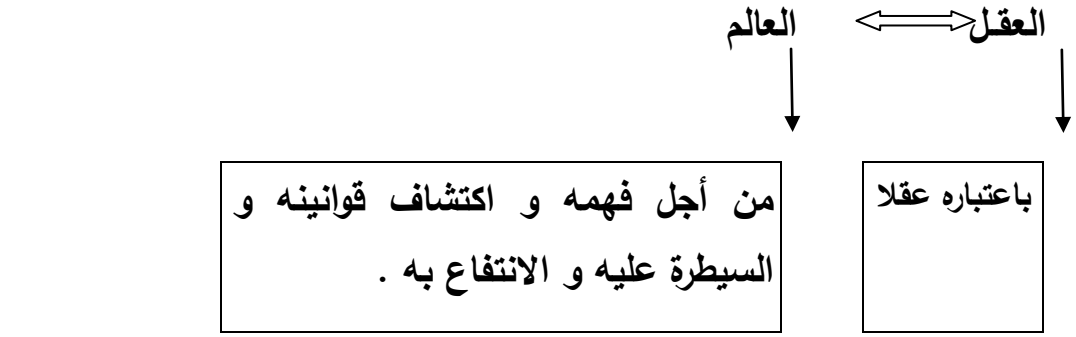

ب) – تعامل غيرمباشر : قد يتوسط بين (العقل) و (الطبيعة/العالم) معادلـة رياضية أو قانون علمي أو تجربة معملية ...

العنصر (الأول) العنصر (المتوسط) العنصر (الأخير)

العقل ⟺ معادلة ⟺ العالم

قانون

تجربة ..

العنصر المتوسط :

– قد يغيب و قد يحضر .

– قد يكون نصا أو عملا فنيا أو معادلة ...

مبـدأ التـأويل المحـلي

حتى لا نقع في إفراط مـا ذهبت إليـه استراتيجية التفكيك عند دريدا و أنصاره عندما تبنوا الرؤيـة التـي تقول أن (البحث عن الدلالـة داخل النص وهم من الأوهام , لأنـه لا

وجود لشيء اسمه المعنى , و هو ما جعلهم ينادون بلانهائية الدلالة ...)[52] , و من جهة أخرى , حتى نبتعد عن تفريط القراءة ذات الأحكام المطلقة و الفهم النهائي المغلق و هيمنة العقل المركزي الذي (أعطى لنفسه حق امتلاك الأجوبة عن كل الأشياء , مقفلا , بذلك , باب السؤال , فتحولت المعرفة معه إلى حقيقة يقينية /ثابتة/ وثوقية . فكان من ثمار هذه الفاشية , أن تشكل نظام معرفي , مرجعه الإجرائي عقل يقيني / شمولي , تسيجت داخله المعرفة , و تحولت بفعل التهميش , إلى خطاب إيديولوجي قاهر , لا غاية له إلا التمركز حول ذاته المتعالية / العارفة , مهاجما سائر العقول المناهضة له , بما أقره من يقينيات و حقائق , دون أن يطرح على ذاته و على هذا العقل / الآخر , من يكون هو , و من يكون هذا الآخر الذي أزاحه بفعل التعالي , و كان عليه أن يستوعبه , و يفتح باب الحوار معه , و لما لا التواصل , و ينقد , في ألان نفسه , فروضه , في إطار ما يعرف بنقد العقل المحض)[53] .

يتم استخدام هذا المبدأ لتقييد الطاقة التأويلية لدى المتلقي , أثناء توظيفه خصائص السياق , أو يعمد كذلك إلى تحديد مؤشرا من المؤشرات النصية كالفترة الزمنية في تأويل مثلا (الآن/ مؤشر زمني) , أو يجد نفسه قبالة جملة من المظاهر الملائمة لشخص محال إلية باسم (محمد) مثلا فيضبطها دون شطط , و هذه المبادئ مثلا هي التي تجعل من المتلقي قادرا على التحكم في قدراته التأويلية و طاقاته القرائية حتى تعطي الخطاب/النص في مناسبة القولية المعينة حقه و مستحقه من التأويل , و من ثمة يكون السياق الناشيء عن هذه الوضعية وسطا بين الإفراط و التفريط أو التضخيم أو التقزيم ..و بهذا يكون هذا السياق الطبيعي الوسط المتوازن بمثابة الخطاب السابق الذي من دونه بدخل الخطاب/النص مهما كان نوعه في دهاليز التعمية و متاهات التأويلات

---

[52] – عبد الغني بارة : الهرمينيوطيقا و الفلسفة , نحو مشروع عقل تأويلي , ص : 104 .

[53] – المرجع نفسه , ص : 24 .

المتطرفة و غير العلمية .. و لمزيد من التوضيح نسوق المثال الذي استعمله محمد خطابي في كتابه (لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب) :(جلس رجل و امرأة في غرفة الجلوس العائلية , ...سئم الرجل فاتجه إلى النافذة نظر إلى الخارج .. خرج , و ذهب إلى ناد , تناول مشروبا و تحدث مع سائق .)[54] . و قد علق على ذلك بقوله : (إن المقام الأول للخطاب السابق يحدد امتداد السياق الذي سيؤول فيه المستمع ما يلحق , و من ثم يفرض أن ما تمت الإشارة إليه سابقا , أشخاصا و زمانا و مكانا , سيبقى هو هو , ثابتا ما لم يشر المتكلم إلى أي تغيير يمس الأشخاص و الزمان و المكان , إلخ . و بناء عليه فإن المتكلم يفترض أن الرجل الذي اتجه نحو النافذة هو نفس الرجل الذي جالس المرأة سابقا و أن (النافذة) التي اتجه نحوها هي نافذة الغرفة المشار إليها سابقا و ليست نافذة غرفة أخرى أو نافذة قطار ... , و حين يذهب الرجل إلى (ناد) فإن القارىء يفترض أن النادي يوجد في نفس المدينة التي يوجد بها الرجل و أنه لم يستقل طائرة إلى مدينة أخرى , و نفس الشيء يقال عن (تناول الرجل لمشروب ما) و (تحدثه مع الساقي) , أي أنه تناول المشروب في نفس النادي المشار إليه سابقا , و أنه تبادل الحديث مع ساقي هذا النادي و ليس ساقي ناد آخر ...)[55] . لكننا قبل أن ننتهي من هذه النقطة يجدر بالدارس أن يشير إلى أن تقييد الطاقة التأويلية لا يعني البتة صناعة العقل المسالم (الذي يفكر دائما في إطار من المألوف للناس , لا يصدم عرفا شائعا و إن كان مخطئا , و لا يتعارض مع رأي ذائع بالغا ما بلغ فساده , و هذا و إن كان أدعى إلى الاستقرار فإنه يعوق التطور و يمنع التجديد)[56] في شتى مجالات التلقي سواء أكان ذلك للخطاب/النص المقدس و الخطاب/النص المدنس ..

---

[54] – محمد خطابي : لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب , ص : 56 .

[55] – المرجع نفسه , ص : 56 – 57 .

[56] –توفيق الطويل : في تراثنا العربي الإسلامي , عالم المعرفة , العدد : 87 , مارس : 1985 م , ص : 151 .

أما إذا حاول الدارس البحث عن الموقعية التي يتمركز فيها مبدأ التأويل المحلي بين جملة المبادئ و الآليات التي تعمل على تفيكيك الخطاب/النص , حينئذ لا يجده في خضم كل ذلك إلا مكونا من مكونات استراتيجية عامة و هي التشابه , عمق هذه الاستراتيجية (ليس مرتبطا فقط بطبيعة الخطاب و سلامة تأويله , و إنما تمليه أيضا , بشكل من الأشكال , تجربتنا السابقة في مواجهة نصوص و مواقف سابقة تشبه , من قريب أو بعيد , النص أو الموقف الذي نواجهه ..)[57] هذه الرؤية تؤسس واحدة من الفرضيات التي تفسر الأسباب التي من خلالها يسلك الفعل التأويلي , وفقا لمقتضيات مبدأ التأويل المحلي , هذا السلوك أو ذاك دون أن ينزلق نحو الأحكام القطعية و التفسيرات النهائية . و هذه الدرجة تتجلى في الحالة التي تتأسس فيها الفرضيات التفسيرية ضمن نظريات عامة للسلوك البشري ومن ثم التحقق من هذه الفرضيات عبر مناهج الملاحظات التجريبية., هذه المعايشة إنما تحققت (على أساس البدء المشترك بين تجربتنا و تجربة النص , كذلك على أساس المشترك بين الماضي و الحاضر , نعيش تجربة النص الذي ينتمي إلى الماضي , ذلك أن للماضي وجودا مستمرا في الحاضر , و الحاضر يدرك الماضي من خلال تجربته الذاتية ..)[58]. و كلا المبدأين يعتبران استراتيجية أعم من معرفة العالم , يتبين إذن الحقل المعرفي الذي يشتغل عليه فن التأويل في فحص النصوص داخليا وربطها بسياقها العام خارجيا . و هذا ما يجعل مبدأ التأويل المحلي يساهم – بفعالية – في تقييد السياق و ضبط الطاقة التأويلية لدى القارئ ..

مما سلف ذكره يعتبر التأويل أحد مستويات التحليل الأساسية التي يطالب فيها الخطاب النقدي بحرية لا حدود لها . فعندما يقرأ المتلقي خطابا/نصا إبداعيا. فإنه ينطلق من مشروعية إمكانية إعطائه التأويل أو التفسير الذي يراه أنسب صدقا وأكثر انسجاما. وانطلاقا من النموذج الجديد الذي نقترحه للتعاطي مع الخطاب/النص، نعتقد أنه أصبح

---

[57] – محمد خطابي : لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب , ص : 57 .

[58] – نصر حامد أبو زيد : إشكاليات القراءة و آليات التأويل , المركز الثقافي العربي , ط6 : 2001 م , 28 .

من المنطقي إعادة النظر في هذه "الحرية المطلقة" التي يكسبها المتلقي نفسه و يتمتع بها وبالتالي إخضاع المقاربة التأويلية نفسها لمجموعة من المعايير و الاستراتيجيات تضمن لها نوعا من النزاهة الفكرية والمصداقية العلمية في تعاطيها مع كل الأجناس الخطابية/النصوصية (لأن النصوص اللغوية من حيث دلالتها على معناها ذات مستويات متعددة , و هذه المستويات موجودة قديما و حديثا , و مع ذلك فكل نص معرض للتأويل قابل له , و من ثمة وجب اقتراح استراتيجيات لتأويل النص قد توظف كلها أو جلها)[59].

هذا , وعندما ينطلق المتلقي في مقاربته للخطاب/النص- الفني الإبداعي إو غير الإبداعي , الديني منه أو غير الديني – من مبدإ الحرية المطلقة فإنه لا شك متعرض لمزالق و محاذير منها على سبيل الذكر : منزلقان اثنان على الأقل: فإما أنه يجعل من الخطاب/النص مجرد مطية للتوغل في تفاصيل نظرية ومنهجية وإيديولوجية تخصه أو تخص المدرسة التي ينطلق منها وهو في هذه الحالة يبقى خارج الموضوع، وإما يغرق في الذاتية والانطباعية المفرطة وهذا ما يؤدي حتما بالخطاب التأويلي إلى التركيز ليس على ما قاله (الناص) في نصه ولكن على ما كان ينبغي عليه أن يقوله: وهكذا يصبح مثلا الخطاب/النص محط دراسة (القارىء) دون اعتبار ما هو عليه ولكن كيف يتمناه (المتلقي) أن يكون. والنتيجة المنطقية هي تحليق الخطاب التأويلي بعيدا عن النص المدروس إذا لم نقل تحريفا لمضمونه وتشويها لجماليته. لهذا نرى أن قضية تحديد عدة آليات و مقاييس موضوعية لتحليل الخطاب/النص , و تجلية مبدأ التأويل المحلي خاصة , تفرض نفسها على عدة مستويات وخصوصا مسألة التأويل المحلي التي تهمنا هنا . و لهذا فالمتلقي مطالب في فعله المقارباتي للخطاب/النص أن يزاوج بين إستراتيجيتين هامتين تمكنانه من أن يتحكم بفاعلية في اندفاعات طاقاته التأويلية , هاتان الإستراتيجيتان هما : الإستراتيجية الاستلزامية و التي يراد بها (أن فهم النص يستلزم فهم جمله , و فهم جملة يحتاج إلى فهم جملة سابقة , و فهم الجملة يستلزم قهم الكلمة)[60]

---

[59] – محمد مفتاح : المفاهيم معالم , نحو تأويل واقعي , المركز الثقافي العربي , ط 1 : 1999 م , 149 .

[60] – محمد مفتاح : المفاهيم معالم , نحو تأويل واقعي , ص : 152 .

و الإستراتيجية الاستنباطية التي تعمد أساسا إلى (توظيف ما يعرف إدراك ما يجهل , أو وضع أوضاع و إرجاع النصوص إليها ..)[61] ...,

ونلاحظ اليوم بارتياح أن الدراسات اللسانية و الأدبية و الإنسانية الحديثة تنحوا حثيثا نحو تصور براغماتي للقراءة يضع الثنائي كاتب/قارئ في صلب الأبحاث حول وظائف تركيب وتفكيك الخطاب/النص التي يضمنها فعل القراءة باعتباره شرطا ضروريا وفعالا لتحقيق النص باعتباره نصا فنيا و غير فني في حد ذاته , على اعتبار أن الخطاب/النص (ليس واحدا من حيث الحجم كما أنه ليس واحدا من حيث النوع , فهناك النص القصير الصافي و هناك النص الطويل الهجين , و هناك أنواع منوعة من النصوص , منها ما هو ديني , و منها ما هو أدبي , و منها ما هو تشريعي , و منها ما هو علمي ..)[62] . كل ذلك باعتباره إمكانا للفهم و حقلا معرفيا للكشف و الدراسة , و نخص بالذكر الحديث القدسي الذي يعد واحدا من (النصوص الرئيسية ...التي شكلت مراجع معرفية و أصولا ثقافية وعدت بمثابة تأسيس فكري ..)[63] هذا ما جعلنا نولي أهمية خاصة لمسألة التأويل المحلي في ميدان انسجامية الخطاب/النص من خلال آلية أنموذجية تعمل على تفعيل قراءة جديدة تعنى بإشكالية التلقي الايجابي و الفعال للخطاب/النص خصوصا في جانبه المؤكد لتماسكية الخطاب/النص و انسجامه . وهكذا نجد مثلا علي حرب لا يتردد منذ الصفحات الأولى من كتابه (التأويل و الحقيقة , قراءات تأويلية في الثقافة العربية) في التأكيد على أن الخطاب/النص (لا يتوقف عن كونه محلا لتوليد المعاني و استنباط الدلالات . و لا مجال لأحد أن يقبض على حقيقته . و مآل ذلك أن الأصول و المراجع لا يستنفدها تفسير واحد أو شامل , و لا يمكن حصر معرفتها من طريق واحد بعينه , أو تقييد النظر إليها على مذهب مخصوص أو في اتجاه معين . فالنصوص التي هي موئل الفكر الحق يصعب إفراغها قي نسق منطقي صارم أو ضبط

---

[61] – المرجع نفسه , ص : 152 .

[62] – المرجع نفسه , ص : 35 .

[63] – علي حرب : التأويل و الحقيقة , قراءات تأويلية في الثقافة العربية , دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع بيروت , ط : 200 م , ص : 12 .

معانيها و حصر دلالاتها ..)[64] , من هذا المنطق نلمس أن مشكل التأويل في الخطاب/النص يأخذ أبعادا خطيرة وحاسمة ويثور السؤال الأساسي التالي: ما هي يا ترى حدود هذا التأويل مع العلم أن الخطاب/النص الإبداعي يشكل الأساس الذي يستند عليه؟

تعكس النظريات الحديثة حول التلقي – وخصوصا في مدرستيها الأمريكية والألمانية– رد فعل طبيعي على تحجر المناهج البنيوية التي تدعي القدرة على التعاطي مع الخطابات /النصوص في موضوعيتها كمعطى لغوي (حيث يكون المؤول مجرد قارئ سلبي يثار من خلال انساق النص فيستجيب , و هذا لأن النص في عرف البنيوية مغلق على نفسه , لا يحيل إلا على نظامه الداخلي الذي ينتج الدلالة فيه و يفرز أنماطه , و ليس من حق القارئ أن يضيف أي شيء من عندياته ..)[65] , وكذا نظريات المعنى الشكلانية التي تزعم إمكانية تجاوز الإطار التاريخي للنص وظروف استعماله للإشارات والتراكيب أي (التأويلات ذات المنحى السياقي , تلك التي تربط النص بظروف القول الاجتماعية و النفسية للمؤلف ..)[66]. وفي جميع هذه الحالات تطرح إشكاليات متعددة و متباينة أحينا , و منها العلاقة بين الطاقة التأويلية للمتلقي و الخطاب/النص , خاصة إذا وضعنا في عين الاعتبار أن (لكل عمل مجالا من القراءات الممكنة , و أن ذلك المجال هو مجموعة من المعاني المفتوحة أكثر منها مغلقة ..)[67] ..

من الممكن أن نفهم بسهولة إشكالية الطاقة التأويلية إذا نحن انطلقنا من الإطار الذي يضعها فيه إمبرتو إيكو و هو (ضرورة وضع ضوابط للتأويل تعصم عملية التأويل من الفوضى و التأويلات الخاطئة , من جهة أخرى, إنما يأتي ردا على دعاوى اللامعنى/اللاحقيقة التي تقول بها استراتيجية التفكيك , و بعض آراء البراغماتية ذات المنحى التفكيكي , و التي تمنح بدورها الحرية المطلقة للمؤول في أن يدخل النص من أي زاوية يشاء , خدمة لأغراضه و مقاصده , و عليه , فلا وجود للتفاضل بين تأويل و

---

[64] – علي حرب : التأويل و الحقيقة , قراءات تأويلية في الثقافة العربية , ص : 17 .

[65] – عبد الغني بارة : الهرمينوطيقا و الفلسفة , نحو مشروع عقل تأويلي , ص : 370 .

[66] – المرجع نفسه , ص : 372 .

[67] – سوزان روبين سليمان و إنجي كروسمان : القارىء في النص , مقالات في الجمهور و التأويل , دار الكتاب الجديد المتحدة ط1 : 2007 م , ص : 69 .

آخر , فكل التأويلات تتساوى المناسب منها و الخاطىء ..)[68] , و إيكو في كل ذلك (كغيره من أعلام التأويل يبحث عن إيجاد إجراءات تعصم المؤول و العملية التأويلية من الإفراط الذي يجعل النص مسرحا لمختلف صنوف التجارب , و هو الأمر الذي دفعه إلى وضع مقاييس موضوعية تمكن الباحث من تمييز التأويلات المناسبة و غير المناسبة أو الخاطئة ...)[69] جاعلا أساس اشتغال الخطاب/النص هو العلاقة مع المؤول L'interprète. وهذه العلاقة التي تؤسسها سلطة الخطاب/النص تبقى حرة وفي الوقت نفسه غير متوقعة النتائج , لأن (كل قراءة لنص ما هي قراءة خاصة على نحو واضح و بشكل لا يمكن التنبؤ به..)[70] ، مما يدفعنا إلى القول أن كل خطاب/نص إبداعي يعطي إمكانيات لا متناهية للتأويل ، و أنه لا يمكن أن يصبح الخطاب التأويلي بديلا عن الخطاب/النص الإبداعي نفسه بأية حال من الأحوال .

... وإذا أردنا تفحص الإمكانات التي تتوفر عليها بنية تواصلية لتصبح ذات معنى، لا يمكن تجاهل "متلقي" النص، فأخذ هذا القطب بعين الاعتبار يعادل الاعتراف بكون الخطاب/النص لا يمكنه أن يؤدي معنى إلا إذا أول انطلاقا من وضعية محددة , وضعية نفسية و تاريخية، اجتماعية، أنتربولوجية .. دون أن نغفل البعد الموضوعي و الذي يكون (بمثابة الجهاز المفاهيمي الذي يقي المؤول و العملية التأويلية من الفوضى أو الخطأ , و إلا فما قيمة هذه النظريات النقدية التي نجتهد لتحصيل مقولاتها و إقراراها أساسا منهجيا نرتكز عليه في كل فعل قراءة ..)[71] .

فإذا حاولنا إذن تأويل خطاب/نص إبداعي فعلي ماذا يجب أن نركز بحثنا فيه: أعلى ما يقوله النص نفسه أو الذي أراد قوله كاتبه؟ هل يجب تفضيل مرجعيته وظرفيته أم ما يكتشفه قارئه انطلاقا من أنساقه المرجعية الخاصة به ؟ حسب أي قطب نستطيع أن نوجه المعنى: أهو قطب الكاتب وقصده أم هو قطب القارئ واكتشافاته ؟ فالإجابة على هذه الطائفة من الأسئلة تقتضي من الباحث التأكيد بداية على أن (الإصرار على وضع

---

[68] – عبد الغني بارة : الهرمينوطيقا و الفلسفة , نحو مشروع عقل تأويلي , ص : 372 .

[69] – المرجع نفسه , ص : 370 .

[70] – سوزان روبين سليمان و إنجي كروسمان : القارىء في النص , مقالات في الجمهور و التأويل , ص : 69 .

[71] – عبد الغني بارة : الهرمينوطيقا و الفلسفة , نحو مشروع عقل تأويلي , ص : 375 – 376 .

ضوابط و حدود للتأويل ليس أكثر من تعطيل لفاعلية القراءة , و حبس لقدرة اللغة في كسر الحدود و التخوم التي يضعها أي منهج , غير أن وجه الاعتراض على هذا الموقف يكمن في فتح إمكانية التأويل , لا لكي نكتشف قدرة اللغة على إبداع عوالم جديدة يرتادها المؤول و يكتشف من خلالها كينونته , بل لتكون وسيلة لتحقيق أغراض و مقاصد القارئ التي تكون في معظمها هواجس و تصورات يريد فرضها على النص و هو يأبى ذلك . فهذا الموقف ...لم يزد على أن استبدل سلطة النص التي منحتها إياه البنيوية بسلطة القارئ , الذي لا هوية له في عرف هؤلاء ..)[72] , فالخطاب/ النص يغتني من خلال تأويلاته المختلطة طوال تاريخه، فهو يتمفصل حول هدف اكتشاف "ما يريد الكاتب قوله حقا" بعيدا عن دوافع و رغبات المتلقي. إلا أننا نعتقد أنه من الخطأ اعتبار النص يحمل معنى واحدا ونهائيا . ولهذا سنلاحظ أن (الاحتكام إلى تجربة القراءة أو التأويل , بما هي الفضاء الذي يلاقي فيه أفق القارئ و أفق النص تساؤلا و تفاعلا و حوارا و تفاهما , لا أن يتسلط أحدهما على الآخر , فكل يحتاج إلى غيره , فالنص بلا قارئ وجود مطمور , و القارئ بلا نص وجود موات , فكلاهما بحاجة إلى فعل القراءة , فالنص بها يتعدد نصوصا ... و القارئ بها يحقق كينونته كإمكانية لا تكتمل في هذا الوجود ..)[73].

إن أية محاول لبناء نموذج منسجم و فعل التلقي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار قصدية المؤلف , دون إغفال ما أفلت منه أيضا من خلال الدينامية الداخلية الخاصة وقواعد تركيب اللغة التي تعتمل وتتشكل داخل النص الإبداعي (في كليته , أي بما هو وحدة دلالية يعضد بعضها بعضا , تسير نحو الانسجام , من خلال ما يحدث بين العناصر الداخلية من تشابك , إذ أن كل علامة تدل في إطار علاقتها بمثيلاتها داخل هذا الكل الذي تجري إليه كل الدلالات المتجمعة في هذه العناصر مشكلة دلالة كلية, التي تبقى تتجدد كلما أطل عليها مدلول جديد ...)[74] . وإذا ما أخذ هذين البعدين في الحسبان في إنتاج خطاب التلقي/النقدي حول نص من النصوص فإنهما يمدان القارىء و طاقته التأويلية بذلك التوازن المطلوب , لأنه لا أحد يستطيع الادعاء بأنه يمتلك المعنى

---

[72] – المرجع نفسه , ص : 377 .

[73] – عبد الغني بارة : الهرمينوطيقا و الفلسفة , نحو مشروع عقل تأويلي , ص : 377 – 378 .

[74] – المرجع نفسه , ص : 378 .

"الحقيقي/النهائي" للنص الإبداعي . وهذا هو بالتحديد المشكل الذي يطرحه التفكير النقدي الحديث لأنه يستحيل إعطاء الأولوية المطلقة لقصدية المتلقي على حساب قصدية الخطاب/النص و قصدية كاتبه (فإذا كان هناك من وجود لقصدية القارىء فهي لا تخرج عن مجموع النص , بما هو كل عضوي , لا أن تقوم مبادرة القارىء على إشاعة الحدس أو الظن حول قصدية النص , التي ينبغي , وفق هذا التصور , أن تتطابق مع هذا التخمين التأويلي ,.. و لكن , يجب في النهاية , أن تخضع للاختبار داخل الانسجام النصي , الذي سيبطل , دون ريب , هذه الظنون المغامرة ..)[75] . فمحاولة كهذه لا تحبس الخطاب/النص في أحادية يرفضها أصلا , باعتبار طبيعته كبناء رمزي . وصلاحية أي طاقة تأويلية ترتبط أساسا بالأخذ بعين الاعتبار كل المكونات التي تتفاعل في الفعل التواصلي اللساني – بشتى أشكاله – نظرا لخصوصياته كحقل معرفي قائم بذاته . إذن من المستحيل الإقرار بأحادية هذا الخطاب/النص أو ذاك , أو بانفتاحه على إمكانات أخرى , انطلاقا من مكون واحد من مكونات هذا التواصل وبالتالي لا يمكن تناول مسألة تقييد الطاقة التأويلية داخل المطلق .

من هذا المنطلق، يمكننا اعتبار أن وظيفة النقد الأدبي تتفاعل بين الفهم ، لأنه شخصي بطبيعته، والشرح ، لبعده الاجتماعي ولأن بناء المعنى لا يمكن أن يتم إلا إذا أدخل النص في ظرفية مسبقة. وهنا ينبغي التركيز على البعد التواصلي للأدب الذي يحتم على الخطاب النقدي أن يصدر أحكامه انطلاقا من عملية التبادل النى تحكم مختلف مكونات الحقل الأدبي. ذلك أن حقيقة الفعل النقدي تكمن في التقاء الفهم مع الشرح ويصبح التأويل نشاطا متخصصا يتحقق لفائدة جماعة القراء و طبقاتهم التي (تختلف باختلاف النصوص)[76] التي تختار متلقيها و تنتقيهم , و كأن الخطاب المتميز لا يقترب منه إلا القارئ المتميز ...

---

[75] – المرجع نفسه , ص : 379 .

[76] – محمد المبارك : استقبال النص عند العرب , المؤسسة العربية للدراسات و النشر , ط1 : 1999 م , ص : 182 .

وعلى الرغم من كون (النص لا يتجاوز ذاته إلا من خلال و بواسطة القارئ ..)[77] فمن الخطأ أن يدعي المتلقي/المؤول أنه بالإمكان إعطاء تأويلات نهائية أو حقائق موضوعية عن الخطاب/النص الذي يخضعه للدراسة , لأن هذا الأخير يتيح إمكانات لا متناهية لبناء المعنى على المؤول أن يستحضرها خلال بناء خطابه التأويلي وكذا مختلف الأهداف التي تنبني حول النص و بنياته المعقدة (ذلك أنه بالرغم من أنها متضمنة في النص فإنها لا تستوفي وظيفتها إلا إذا كان لها تأثير على القارئ ..)[78] . وخلاصة القول أنه آن الأوان بالنسبة للنقد الأدبي العربي أن يؤسس لنموذج نظري يمده بالأدوات العلمية والمنهجية للتعاطي الرزين مع النصوص وتجاوز المعيقات التي تحيط بعملية التأويل وتغرقها في الانطباعات الذاتية التي تسيء إلى النص الإبداعي بقدر ما تسيء إلى الناقد نفسه .

مبدأ التأويل المحلي و قوانين الفهم

و لما كانت الطاقة التأويلية التي تتسلط على الخطاب/النص ليست فعلا ملموسا يمكن ملاحظته و مراقبته , و لا سلوكا مرئيا يمكن التحكم في مساراته , إذا وقع انحراف ما عن الطريق الطبيعي له , كما أن كل الوسائل الضابط لطاقة القارئ التأويلية ليست مضمونة العواقب و النتائج , إذا تدخلت لتقليص حجم هذه الطاقة التأويلية لحظة تضخمها , أو الزيادة في حجمها إذا اعتراها ضمور و تقلص بل جمود أحينا , و على الرغم من كل ذلك فإنه (يمنك أن تقسم قوانين التأويل إلى نوعين : قوانين كونية مستمدة من كونية العقل البشري , و قوانين خاصة بكل ثقافة تبعا لخصوصية تلك الثقافة و لخصوصية اللغة التي يصاغ بها النص , و لخصوصية النص , و خصوصية الزمان)[79] , لهذا فإن الفهم وفق قوانينه الموضوعية يعد من أهم الضوابط القادرة بطريقة

---

[77] – فولفغانغ إيزر : فعل القراءة , نظرية جمالية التجاوب في الأدب , ترجمة : حميد لحمداني و الجلالي الكدية , منشورات مكتبة المناهل , ص : 05 .

[78] – المرجع نفسه , ص : 13 .

[79] – محمد مفتاح : النص من القراءة إلى التنظير , ص : 72 .

مباشرة أو غير مباشرة على ضبط هذه الطاقة التأويلة من أن يشوبها إفراط أو تفريط , على الرغم من أن هذه (المبادىء و القواعد ليست قطعية و جامعة مانعة , و إنما هي مبادىء قطعية جزئية و ظنية و تأطيرية , تمنع من الزيغ و الضلال , و لكنها لا تمنع من الإضافة إليها و الإختلاف في وجاهتها و أعددها , لأنها تتعلق بميدان من الظنيات ..)[80], و لكن بشرط ألا يهتز الفعل القرائي التأويلي و تضطرب العلاقة بينه و بين الخطاب/النص .

و تأسيسا على ما تقدم , فإن ذهن المتلقي يخضع – و هو يمارس فعل القراءة و التأويل – (لعدد من القوانين العامة ، سواء في علاقته بمعرفة الواقع الموضوعي، أو بعلم الطبيعة، أو الفهم الديني. وتتصف هذه القوانين بكونها ترتبط بتلك العمليات ارتباطاً ذاتياً، فيكون كل من الإدراك والعلم والفهم محكوماً من الناحية الذاتية بالقوانين المشار إليها ، لهذا فهي ثابتة غير قابلة للتغيير، وبدونها ليس بمستطاع ..)[81] ذهن المتلقي ممارسة دوره الوظيفي تجاه الرسالة التواصلية . و هذا الرسم البيان يوضح حدود التأويل و يضبط أنواع المؤولين , لكن , كل ذلك من منظور (قوانين التأويل العربية)[82] :

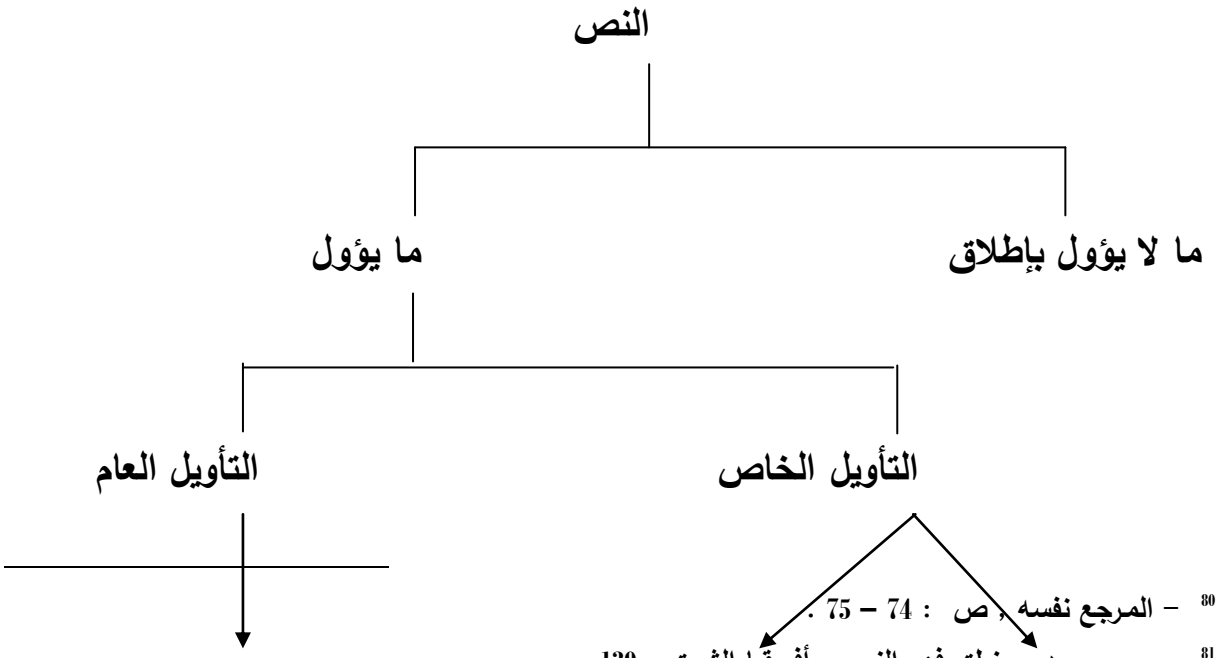

[80] – المرجع نفسه , ص : 74 – 75 .
[81] – يحي محمد : منطق فهم النص , أفريقيا الشرق , 139 .
[82] – محمد مفتاح : النص من القراءة إلى التنظير , ص : 72 .

الراسخون في العلم خواص العلماء كل الناس

للبحث في علاقة قوانين الفهم بضبط الطاقة التأويلية أهمية خاصة؛ وهي أنها تتيح لنا أولا إدراك كيف تجري عملية الفهم وحدودها , و ثانيا تبين لنا الطريقة التي تعمل بها هذه القوانين حتى تحافظ على الوضعية الطبيعية للطاقة التأويلية المعتدلة و الوسط بين الإفراط و التفريط , و هي تتنقل من خطاب إلى خطاب , و من مرحلة قرائية إلى أخرى . و من ثمة كيف تتدخل في الحد من عنفوان الطاقة التأويلية و تدفقاتها . و كذلك فهي تكشف لنا عن طبيعة العلاقة بين الفهم والخطاب/النص، وأهم الشروط الكفيلة بتحقيق أقصى درجة يمكن أن يصل إليها القارئ و هو يقارب خطابا ما . و من بين أهم هذه القوانين الضابطة للفهم , و التي يجب أن يضعها المتلقي في عين الاعتبار و أن يحرص على تفعيلها لحظة تلقيه للخطاب/النص , ما يلي :

القانون الأول : *قانون العلاقة العكسية*

و هذا القانون يرمي إلى (وجود علاقة عكسية في التأثير على الفهم بين النص والقبليات، فكلما زاد تأثير النص كلما ضعف تأثير القبليات، والعكس بالعكس)[83] . فالفهم هو نتاج عاملين : النص والقبليات، حيث لا يمكن توليد فهم من غير قبليات، مثلما لا يمكن ذلك بدون نص. و بالتالي لا غنى عن هذا التفاعل والتأثير، مما يجعل العلاقة بينهما متغايرة، طبقاً لحجم تأثير كل منهما على الفهم..

وعليه فإن هذا النتاج المشترك (الفهم) بين كل من القبليات المعرفية و الخطاب/النص حسب القانون المشار إليه سابقا , إنما يحدث و لكن بفعل التأثير المتفاوت للعلاقة بين الطرفي هذه المعادلة : القبليات المعرفية + الخطاب/النص = الفهم ، فهو قد يحصل نتيجة تأثير قوي للقبليات في مقابل تأثير ضعيف لدلالة الخطاب/النص

---

[83] – يحي محمد : منطق فهم النص , أفريقيا الشرق , 144 .

، والعكس بالعكس . كل ذلك يعمل بطريقة فاعلة على ضبط الطاقة التأويلية للمتلقي ، إذ تظهر بصماتها واضحة على الفهم ...

عندما يعي القارىء مسبقا الطبيعة القائمة بين القبليات و الخطاب/النص , و يعرف أنها محكومة بعلاقة عكسية , لا تتسم بوضعية واحدية ثابتة , و أنها دائما تخضع لنوع من الجدلية القائمة بين المعرفة القبلية و طبيعة الخطاب .. عندما يتأسس هذا القانون في شعور المتلقي بالفهم ثم في لاشعورية من خلال الممارسة المستمرة الواعية , حينئذ نجد هذا القانون يعمل بطريقة آلية في ضبط جانبا من جوانب الطاقة التأويلية , و يصاحبها في مسيرتها انطلاقا من لحظة الالتقاء بالنص إلى لحظة توديعه ..

القانون الثاني: *قانون تحكم فهم الكل بفهم الجزء*

ينطلق هذا القانون من فكرة جوهرية مفادها أن (فهم الكل متحكم بفهم الجزء , فلولا الأول ما كان يمكن تحديد الثاني , في حين أن فهم الكل لا ينتزع عن فهم الجزء لنقع بالدور , إنما هو منتزع من الارتباط المعرفي المشترك الكل , و هو ارتباط لا علاقة له بالجزء كجزء .ذلك أن ما يدل على الكل هو القرائن الاحتمالية لدى الجمل , حيث ينتظمها ناظم مشترك للمعنى , و هو المعنى المستمد من العلاقة بين الأجزاء لا الأجزاء ذاتها .)[84] . و هذا ما يجعلنا نعتبر أن (تجزئة النص ليست إلا وهما و خيالا)[85] , و من ثمة فإن وحدة الخطاب/النص الأساسية هي الجملة النصية , و هي (جملة تتسم بالتواصل مع جملة أخرى , حيث يحتويها نص ما , أو هي المنجزة فعلا في مقام , و لها مدلولها داخل السياق نتيجة ملابسات لا يمكن حصرها ..)[86] . كما أن دلالتها تتحدد من خلال تعالق ألفاظها وحروفها و كل جزء منها بعضه ببعض ، أي أن فهم كل الجملة النصية لا شك أنه سابق على فهم مكوناتها الجزئية وعامل على تحديد معناها . و عبد

---

[84] – يحي محمد : منطق فهم النص , ص : 165 .

[85] – أحمد عفيفي : نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي , مكتبة زهراء الشرق , ط 1 " 2001 م , ص : 09 .

[86] – أحمد عفيفي : نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي, ص : 19 .

القاهر الجرجاني من الأوائل الذين انتبهوا إلى ذلك , بل اقترب كثيرا من القانون الذي يضبط هذه الظاهرة , إذ يقول: (واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة , فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت : ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له . فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان , كما يتوهمه الناس . وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها , وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه , والأحكام التي هي محصول التعلق .)[87] , وهذا , إنما يعني أن الكلمة لا يتأسس معناها مع تغييب علاقاتها بالنسيج اللغوي الذي تتواجد فيه ، لأن المعنى الواحد – هو داخل الخطاب/النص – يُفهم من خلال مجموع الكلمات التي ينتظمها الكلام أو الرسالة اللغوية عامة ، كما أنه لا تعرف المقاصد و الأغراض إلا من خلال الحصيلة الناتجة مجموع الكلام . الذي أكدناه سالفا وينطبق على علاقة الجملة النصية بالنص كله . فالتحديد النهائي لفهم الجملة النصية يتوقف على فهم الخطاب/النص كله بنحو من الإجمال . ففهم الجملة النصية معتمد على ما موجود من قرائن لفظية وسياقية في النص كله. وبالتالي لا يمكن تحديد فهم الجزء تحديداً نهائياً دون الإحاطة بفهم الكل , و العكس صحيح كذلك .

أن ما سبق إيضاحه , لا شك أنه يندرج ضمن قانون : فهم الكل (الخطاب/النص) يتحكم في فهم الجزء , الذي يعني أن الطاقة التأويلية للمتلقي , كلما كانت متناغمة مع الفهم الكلي للخطاب , كانت أقرب لحركتها الطبيعة المعتدلة , و ذلك سيجعل من فهم الكل متحكماً بفهم الجزء لا العكس , أما إذا اتجه تركيز المتلقي نحو فهم جزئيات الخطاب/النص و أفرغ كل طاقاته فيها , بينما – ما يجب أن يكون – هو فهم الكل , قد غيبه أو صار غير مفكر فيه , فإن الطاقة التأويلية حينئذ تنحرف عن مسارها الطبيعي و

---

[87] – عبد القاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز , دار الكتاب العربي , ط3 : 1999 م , ص : 305 .

تتجه تارة نحو تضخيم القضايا الجزئية للخطاب /الإفراط فيه , و طورا نحو تقزيم مسائله الجوهرية الكبرى/التفريط فيه . و لهذا فقانون الفهم الثاني هذا , يعمل هو الآخر على ضبط الطاقة التأويلية , و الأخذ بيدها نحو الاعتدال و الفاعلية المرجوة منها ... و ما تقدم ذكره , هو في الحقيقة الأمر أشبه بعلاقة البنّاء بالبناء ، فهو لا يضع أجزاء البناء قطعة قطعة دون هندسة مسبقة أي تصور مسبق للكل ، لأنه لو فعل ذلك لكان بناءه بناءاً عبثيا اعتباطياً ليس الالتحام و الارتباط بين أجزائه شأن يذكر أو معنى ولا غاية. لذا فلكي يحصل الارتباط المنظّم وتكون كل قطعة في موضعها المناسب لا بد أن يرتكز سلفاً على تصوره المسبق وتخطيطه الكلي للبناء .

زيادة على ما تقدم ذكره , فإنه عندما يكون القارئ مؤمنا بقداسة الخطاب/النص – القرآن الكريم مثلا – فان ذلك يدفعه إلى البحث عن إيجاد روابط الانسجام في كافة الأنساق الدلالية لجمله و عناصره اللغوية . فإن وجد الانسجام واضحاً في منظومته الأنساقية دون عناء ، و ذلك من خلال وجود قرائن دلالية كثيرة باعثة على الانسجام , فيكون بذلك قد حقق بغيته الموضوعيةً ، و إن وجد القارئ نفسه عند تقدمه في القراءة أنه يصطدم باختلالات في بعض الأنساق الدلالية للجمل التي تمت قراءتها من قبل، والتي كان يظن بأنها متسقة، وذلك بسبب ما قد تضيفه الجمل الجديدة من معان مخالفة ومعارضة لما سبق . و وجد عناء و غموضا في تحديد انسجامية الخطاب المقدس , فإن ما أوهمت به هذه الوضعية (ليس بالتعارض و لا بالتقابل و لا بالتناقض , إذ يمكن ترجيح الأدلة العلمة على الخاصة , أو أحد النقيضين على الآخر . و لكن الجمع بين الأدلة هو المختار , إذ فيه إعمال الدليلين , أو إعمال الأدلة جميعا . و هذا هو الأليق في أي خطاب ..)[88] يؤمن متلقيه بقداسته , كما أن الذات القارئية تتحرك عندئذ لتفرض , من عندياتها , حالة الانسجام – بشكل ما من الأشكال – على تلك الأنساق

[88] – محمد مفتاح : النص من القراءة إلى التنظير , ص : 74 .

عبر قبلياته المفترضة و طاقته التأويلية المعتدلة .وهذا ما يدعو المتلقي و طاقته التأويلية إلى تعديل صورة النسق الكلي طبقاً لافتراضاته وقبلياته . لأن ذلك سيجعل فهم الكل محكوما بفهم الجزء كذلك ..

القانون الثالث : *قانون الافتقار النسبي*

من أهم المعطيات المعرفية التي يجب أن تكون جلية في ذهن المتلقي حتى يلج بنجاح عوالم مقاربة و النصوص و تحليلها , الاختلاف القائم بين طبيعة الخطاب المكتوب و الخطاب الملفوظ , و من ثمة فإنه حتى تنضبط الطاقة التأويلية للمتلقي , فهي في حاجة إلى أن تتفاعل مع الرسالة اللغوية , و لكن هذه المرة وفقا لخصائصها المميزة و طبيعتها شفوية كانت أو مكتوبة .. أي وفقا للقانون الذي يشير إلى (حالة الافتقار التي تخص فهم النص بالقياس إلى الكلام المشافه . إذ لا يمكن للأول أن يرقى إلى مستوى الثاني، وذلك لمشاركة العديد من الدلالات الأُخرى غير اللغوية في إفهام السامع، وهو ما يفتقر إليه النص، وبالتالي كان فهم النص أقل قدراً من فهم الكلام المشافه، وذلك عند تعادل الأحرف والجمل المستخدمة في النص والكلام، وكذا عند تكافؤ العوامل والشروط المختلفة التي قد يكون لها أثرها في الفهم، مثل أن يكون هناك تكافؤ في المستوى الذهني لدى السامع والقارئ، كذلك أن لا تشارك عوامل طارئة يمكنها أن تضفي على النص أو الكلام أبعاداً أُخرى جديدة قد تغير من طبيعة المقارنة المذكورة، سيما عند التعامل مع النص الديني كما سنعرف عما قريب)[89] .

ففي الكلام الملفوظ قد يُفهم المعنى في جملة واحدة و بها يتحدد مراد المرسل ، بينما إذا جئنا للكلام المكتوب/ النص المكتوب لا نجد الوضعية نفسها ، و السبب في ذلك أن الواقع عامل رئيس مساعد على فهم الجملة أو النص في الكلام الملفوظ ، أما في الجملة المكتوبة أو النص المكتوب فسياق الارتباط من قرائن حالية و مقامية هو الذي يساعد على فهم كل جملة منها و بالتالي فهم الخطاب/النص كاملا . هكذا فالواقع له دور كبير في التعويض عن النقص يلازم الخطاب/النص المكتوب و يمازجه ...

---

[89] – يحي محمد : منطق فهم النص , ص : 173 .

إن الطاقة التأولية في حاجة ضرورية أن تضع في حسبانها هذه النقطة المفصلية التي تعمل هي الأخرى على ضبط التوازن التأويلي , بشرط أن تكون قد تمكنت على التفريق بين مظهرين هامين من مظاهر التواصل اللساني , و هما الكلام المنطوق و الكلام المكتوب . فهذا الأخير مفرغ من السياق الظرفي الآني الحي , فيؤسس لعلاقة غير مباشرة , لا تتسم بالتفاعل الحي , بين (الناص) و (المتلقي) , و القارىء نفسه هنا غير محدد زمانيا و مكانيا ... بينما المظهر التواصلي الأول /الشفاهي فهو زيادة على اتسامه بالمباشرة في إطار جملة من السياقات الظرفية الآنية الحية , فإن العلاقة التي يعقدها بين (المرسل) و (المتلقي) تبليغية مباشرة , المشحونة بكل الوسائل الدلالية لغوية كانت أو غير لغوية , هذه العلاقة بكل هذا الزخم من العوامل المساندة ترمي إلى تحقيق البيان و التبيين في أقصى تجلياته ...

إذاً إن ما يؤكد عليه هذا القانون هو المقارنة بين الخطاب والنص. فالخطاب هو كلام مشافه يوجه إلى سامع حاضر ضمن جملة من السياقات الظرفية، والعلاقة التي يتضمنها عبارة عن متكلم وسامع، والرابط الذي يجمعهما هو رابط التبليغ المباشر، حيث يتقصّد المتكلم بكل الوسائل الدلالية (السيميائية) المتاحة، من لغوية وغيرها، إفهام السامع مضمون كلامه. ويتصف هذا الأخير بالحضور إزاء الأول. أما النص فهو مدونة من الكلام غير المشافه، يخلو من السياقات الظرفية الحية التي يقتضيها الخطاب، لذا تتحدد العلاقة فيه بين طرفين مختلفين عما سبق، هما: صاحب النص (المؤلف) والقارئ. اذ تتميز العلاقة بينهما بأنها غير مباشرة، او أنها ليست حية متفاعلة كما هو الحال في العلاقة الاولى للخطاب، فهي تفتقر الى السياق الظرفي الجامع بين الطرفين. والطرف الذي يقصده صاحب النص هو قارئ غير محدد بزمن او مكان، بخلاف القصد الوارد في الخطاب، باعتبار أن المتكلم يقصد المستمع الحاضر أساساً، ولولاه ما كان للخطاب أن يظهر، ولا كان له جدوى ومعنى، ولتحولت وسيلة التبليغ مما هي خطابية الى نصية

باعتبارها تحقق الهدف من ايصال الرسالة المطلوبة إلى الطرف الآخر، وهو القارئ، ولو لم يكن معاصراً لصاحب النص .

لا شك أن النص لا يؤدي ذات المعنى الذي يؤديه الخطاب، فمن الناحية السيميائية أن ما يفاد منهما من دلالات ليست متطابقة، حيث يظل النص، بما يعبر عن مدونة، ناقصاً مقارنة بالخطاب، فمما يمتاز به الأخير هو الجمع بين أمرين: كلام مشافه مع واقع حي متفاعل، في حين يتصف النص بالتجريد باعتباره محولاً من المشافهة الى الكتابة، وبالتالي فانه لا يحتفظ بالواقع الحي الذي يقتضيه الخطاب. ومع أن هذا الأخير موجه الى مخاطبين حاضرين او سامعين محددين، وان النص موجه الى قراء غير محددين، لكن بفضل ما يمتاز به الخطاب من التشكيلة المزدوجة للكلام المشافه والواقع فان ذلك يجعله يحمل دلالات عالية للمعنى الحقيقي، خلافاً لما عليه النص، فحيث انه مجرد عن الواقع الحي فذلك يجعله حاملاً لدلالات ناقصة من المعنى الحقيقي، اي ذلك المعنى المعبر عن حقيقة النص كما هو، او كما يريدها صاحبه او المؤلف. لذلك يأتي التعويض عن هذا النقص الطبيعي بما تقوم به (عين القارئ) الفاحصة او الموضوعية من اصلاح لكل ما يصادفها من اختلال في النسق الدلالي؛ كمحاولة منها للتقرب من المعنى المقصود، وهو المعنى الذي تتلقاه الأُذن مباشرة وبمساعدة العين الرائية لا القارئة. وهنا نفهم لماذا تتعدد القراءات وتتكاثر، فلولا وجود ذلك النقص من البعد عن حقيقة المراد لما تكاثرت القراءات والتأويلات، وكلما كان النص أكثر غموضاً وعتمة انبجست منه الكثير من القراءات والتأويلات، أي كانت ذاتية القارئ تلعب فيه دوراً اكبر و انفلتت طاقاته التأويلية و انحرفت عن الطريق المنسجم و طبيعة النص مقارنة بالنصوص الواضحة . لذلك كان الخطاب المشافه وبفضل ما يحمله من عناصر حية مساعدة للفهم لا يحتاج إلى البحث المتزايد من تعدد الفهم والتأويلات مقارنة بما عليه النص المكتوب.

وطبقاً لما سبق أن نسبة ما يمكن ان يؤديه النص من دلالات كشفية معبرة عن المعنى الحقيقي المقصود هي نصف ما يقدمه الخطاب أو أقل من ذلك. فإذا كان الخطاب يمنحنا نسبة دلالية معبرة عن هذا المعنى بما يقارب ثمانين بالمائة مثلاً؛ فان ما يقدمه النص من هذه الدلالة هي أربعين بالمائة أو أقل. وهذه النسبة العددية هي للإيضاح، وإلا فأي نسبة تطرح بهذا الصدد هي نسبة خاطئة. إذ لا يمكن وضع مقارنة رياضية بين ما يؤديه الطرفان من كشف دلالي، طالما أن الخطاب يتضمن أمرين غير متماثلين، هما الكلام المشافه والواقع، خلافاً للنص الذي يعبّر عن الكلام المجرد أو المدوّن. وبعبارة أُخرى إن النص هو مجرد كلام يخلو من الواقع، في حين يقتضي الخطاب التفاعل مع الواقع المباشر و بالتالي فـ(اللغة في الخطاب لا تعد بنية اعتباطية بل نشاطا لأفراد مندرجين في سياقات معينة ... يفترض تمفصل اللغة مع معيير غير لغوية ...)[90] ، فهو بالتالي يزيد على النص بهذا الواقع، وحيث أن هذا الأخير هو من عالم آخر غير الكلام المجرد أو النص الذي (يستغني بلغته عن غيره , أي المرسل و المرسل إليه ... قد نظر إليه المنظرون خلقا مستقلا و قائما بذاته)[91]؛ لذا لا يمكن المقارنة بينهما من حيث التأثير على الكشف الدلالي رياضياً. يضاف إلى أن التسلسل الوارد في النص لا يكن – بالضرورة – هو ذاته التسلسل الطبيعي الذي يرد في الخطاب، فالنص بهذا لا يعكس حقيقة ما عليه الخطاب، ومن ثم فإن ذلك يضعّف من الكشف الدلالي الخاص بالأول مقارنة بالآخر. لذا فالتقدير في الكشف الدلالي للمعنى لا يصح، ولا يمكن أن يصح، إلا طبقاً للاعتبارات الكيفية والنسبية.

---

[90] – دومينيك مانغونو : المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب , ترجمة محمد يحياتن , منشورات الاختلاف , ط1 : 2008 م , ص : 38 .

[91] – منذر عياشي : الأسلوبية و تحليل الخطاب , مركز الإنماء الحضاري , ط1 : 2002 م , ص : 121 .